

جرائم ذوي الياقات البيضاء وآثارها على النظام  
المالي والإداري للمؤسسات الحكومية العراقية  
"دراسة تحليلية"

م.د. علي حميد هندي العلي

جامعة الكوفة- كلية الإدارة والاقتصاد

## المستخلص:

" إذا صَلَّحَت الإدارة العليا صَلَّحَت المنظمة بالكامل " من خلال هذه المقولة يتضح الغرض الأساسي لهذه الدراسة التي جاءت لتتقدم حلولاً مبسطة مُعززة بالأرقام والبيانات الإحصائية من أجل إصلاح نظاماً في غاية الأهمية والخطورة ، ألا وهو النظام المالي والإداري للمؤسسات الحكومية العراقية. كما هو معلوم إن النظام المالي والإداري في العراق كان ولا زال يُعاني الأمرين : الترهل الوظيفي وبيروقراطية العمل من جانب ، والفساد المالي والإداري الذي بات واضحاً من جانب آخر ، ومحاولة بحثية جادة لإيجاد الحلول المثلى لمشكلة واقعية يعاني منها المجتمع بشكل عام ، والمنظمات بشكل خاص جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على فئة وظيفية لها الأثر البالغ فيما يعانيه هذا النظام من مشاكل مالية وإدارية ، هذه الفئة مُترتبة على قمة الهرم التنظيمي والتي تم تسميتها في هذه الدراسة بـ(ذوي الياقات البيضاء).

اعتمدت الدراسة الحالية على تحليل البيانات التي وفرتها هيئة النزاهة للأعوام من 2008 إلى 2017 ، والتي تم تحليلها بالاعتماد على الأدوات الإحصائية المختلفة ، وكذلك مقارنة النتائج التي تم الحصول عليها مع الموازنات المالية لنفس السلسلة الزمنية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المهمة ، التي منها: إن حجم التأثير الذي تتركه هذه الفئة الوظيفية على النظام المالي والإداري للمؤسسات الحكومية العراقية كبير جداً مقارنةً بباقي المستويات التنظيمية الأخرى ، إذ بلغ حجم الأموال التي تم الاستحواذ عليها من قبل هذه الفئة إلى ما يزيد عن التريليون والنصف) وتحديداً بلغت قيمة الفساد التقديرية = 1,643,254,539,148 دينار عراقي) خلال سنوات مدة الدراسة أي ما يُعادل نسبة (0.002) من ميزانية العراق خلال السلسلة الزمنية ذاتها ، وقد تم استرجاع ما نسبته (6%) فقط من هذه الأموال ، وعليه لا بد من إعادة النظر في بعض التشريعات القانونية فيما يتعلق بالإجراءات المُتخذة ضد مرتكبي مثل هذه الجرائم ، وكذلك إعادة النظر في القوانين الرقابية والمحاسبية لتكون أكثر صرامة من جهة ، وعمل آلية حقيقة لاستعادة الأموال التي تم الاستيلاء عليها بشكل كامل.

## Abstract:

"If the senior management straighten , the Organization fully straighten " Through this statement the main purpose of this study is clear, Which came to provide simplified solutions backed by figures and statistical data for the reform of a system of very important and dangerous, namely the financial and administrative system of Iraqi government institutions.

As it is known that the financial and administrative system in Iraq was and still suffers from two things : As it is known that the financial and administrative system in Iraq was and still suffers from two things: career slack

and the bureaucracy of labor , and financial and administrative corruption, which has become evident. And as a serious research attempt to find the optimal solutions to the real problem suffered by society in general and organizations in particular , This study is designed to highlight a functional category that has the greatest impact on this system of financial and administrative problems. This category is at the top of the organizational hierarchy which was named in this study as "white collar".

The present study is based on an analysis of the data provided by the Commission of Integrity for the years 2008 to 2017, which were analyzed using various statistical tools, as well as comparing the results obtained with the financial budgets for the same time series.

The study concluded with a set of important conclusions and recommendations : The impact of this functional category on the financial and administrative system of Iraqi government institutions is very large when compared to other organizational levels , The amount of money that was acquired by this category to more than one trillion and half (and specifically the value of corruption estimated = 1,643,254,539,148 Iraqi dinars) during the years of study period, equivalent to (0.002) of the budget of Iraq during the same time series , only 6% of the money has been recovered.

It is therefore necessary to review some of the legal legislations regarding the measures taken against the perpetrators of such crimes, as well as review the laws of control and accounting to be more stringent on the one hand, and the work of a real mechanism to recover the money that was seized completely.

#### المقدمة

تناقش هذه الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية والخطورة في نفس الوقت، وهو جرائم ذوي الياقات البيضاء وآثارها على النظام المالي والإداري للمؤسسات الحكومية العراقية، وسبب الأهمية يأتي من إن ضحايا جرائم ذوي الياقات البيضاء أعدادهم كبيرة لأنه يؤثر في كل أجزاء المجتمع ، من شركات وأفراد فالجميع معرضون للخطر بدون استثناء ، وإن جرائم ذوي الياقات البيضاء هي تماماً كغيرها من الجرائم التي ترتكب من محترفي الإجرام الذين لا تتلاءم سماتهم مع السمات الإجرامية التي حددتها نظريات علم الإجرام التقليدية ، وفي هذه الحالة تتبادر إلى الذهن مجموعة أسئلة مهمة حول هذا الموضوع هي : كيف يتم التعرف على جرائم ذوي الياقات البيضاء؟ وكيف يحدث هذا النوع من الجرائم؟ وما هي النتائج المترتبة على هذه الجرائم؟ وما مدى خطورة هذه الجرائم ؟ ومن هم الجناة في هذه الحالات؟ إن عملية الإجابة عن هذه الأسئلة ستسهل عملية فهمنا للموضوع، وثم وضع الحلول المثلّية لمثل هذه المشاكل التي تواجه المنظمات وعليه ستنتم الإجابة عن هذه التساؤلات بالمناقشة المستفيضة لأهم ما تم تحديده على أنه جرائم ذوي الياقات البيضاء .

والتسمية الحالية للدراسة ؛ ( ذوو الياقات البيضاء white-collar worker ) ؛ جاءت من المكانة التي تتمتع بها هذه الفئة التنظيمية في المنظمات كافة ، والذين يتربعون فيها على قمة الهرم التنظيمي ويُسمَّون بالإدارة العليا ، ويعتمدون لانجاز عملهم على الأعمال الذهنية ، أما قاعدة الهرم التنظيمي فتتكون من الإدارة التنفيذية التي يُطلق عليها في بعض الأحيان ( ذوي الياقات الزرقاء blue-collar worker ) ؛ كدلالة واضحة على بدله العمل التي يرتدوها ، وكذلك انجازهم للأعمال بالعمل اليدوي الميداني ، والطبقة التنظيمية ما بين الإدارة العليا والتنفيذية هي : الإدارة الوسطى التي تُسمى في بعض الأحيان ( بذوي الياقات الوردية pink-collar worker ) ؛ نسبة للعاملين في خدمة الزبائن أو على تماس مباشر بهم ، وفي البعض الآخر ( ذوي الياقات الذهبية golden-collar worker ) ؛ نسبةً ( لعمال المعرفة Knowledge workers ) .

اعتمدت الدراسة الحالية على البيانات المالية المنشورة من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة والمعنية بالرقابة وتحديد حجم الفساد المالي والإداري للمؤسسات كافة وهي هيئة النزاهة ، ولم يتم الوقوف عند هذا الحد في تحديد حجم آفة الفساد هذه ، إذ تم العمل على صياغة معادلة رياضية يُمكن بها والوصول إلى القيمة الحقيقية للفساد المالي والإداري الذي يعصف بمؤسسات الحكومة العراقية ، ومن ضمن ما توصلت إليه الدراسة هو الفرق الكبير والشاسع فيما بين القيمة التقديرية للفساد المالي والإداري، والقيمة الحقيقية له المبنية على الأسس العلمية .

### المبحث الأول: منهجية الدراسة

#### 1. مشكلة الدراسة

إن رصانة النظام المالي والإداري يعتبر من مقومات نجاح المنظمات بشكل عام، ودليلاً واضحاً على سيطرة أنظمة الحكم في البلدان بشكل خاص ، ولكن هذا النظام يواجه تحدياً شديداً وعدواً شرساً متمثلاً بآفة الفساد ، والفساد كما هو معلوم أنواع ، فمنه : الفساد المالي ، والفساد الإداري، والفساد السياسي .... الخ ، ومستويات الفساد مختلفة فمرة تكون على مستوى العاملين في الإدارات التنفيذية ، وهذا النوع لا يكون مؤثراً بقدر الذي يكون على مستوى الإدارات العليا ، ومن هنا تبلورت فكرة الدراسة التي يُمكن تجسيد مشكلتها من خلال التساؤلات الآتية :-

- أ. هل هناك جرائم فساد للإدارات العليا (ذوي الياقات البيضاء) في المنظمات الحكومية العراقية ؟
- ب. هل جرائم ذوي الياقات البيضاء من الجرائم ذات التأثير الواضح على الواقع المالي والإداري في المنظمات الحكومية العراقية ؟.
- ج. هل يمكن تطبيق نموذج يتم به حساب القيمة الحقيقية للفساد المالي والإداري في المنظمات الحكومية العراقية ؟.

## 2. أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من موضوعها الذي تناقشه، الذي يُعد من المواضيع الحساسة جداً كونه يتعلق بالإدارة العليا للمنظمات إلا وهو 'جرائم ذوي الياقات البيضاء' ومدى تأثيرها على النظام المالي والإداري للمؤسسات الحكومية العراقية، فهذه الطبقة الوظيفية لها من التأثير الكبير والواضح على جانبيين مهمين؛ الأول: التأثير على مستوى المنظمة كلها ومدى انعكاس هذه الأفعال على الطبقات الوظيفية الأخرى كالإدارات الوسطى والتنفيذية، أما الجانب الثاني فهو: الآثار التي تنعكس على النظام المالي والإداري والاقتصادي للبلد وما تُحدثه من تراجع لجميع الميادين دون استثناء الأمر الذي يتطلب الحد من مثل هذه الجرائم عبر تحديدها ودراسة أسبابها ووضع الحلول الناجعة لها.

## 3. أهداف الدراسة

الهدف الأساس لهذه الدراسة هو الكشف عن أهم مصدر من مصادر الفساد المالي والإداري الذي يعصف بالمؤسسات الحكومية العراقية، والمُسبب الرئيسي له عبر تحديد مُسبباته الحقيقية، وكذلك العمل على تقديم نموذج رياضي مُبسط يمكن من خلاله الوصول إلى القيمة الحقيقية للفساد المالي والإداري وبالتالي تحديد حجم تأثيره الفعلي، ووضع الآليات الناجعة للحد منه.

## 4. فرضيات الدراسة

انطلقت الدراسة الحالية في سبيل معالجة مشكلتها الأساسية وما تمخض عنها من تساؤلات فرضيتين رئيسيتين:

الفرضية الرئيسية الأولى: يُسهم أصحاب الياقات البيضاء بشكل كبير في الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية العراقية.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيمة التقديرية للفساد المالي والإداري، والقيمة الحقيقية له.

## 5. مجتمع وعينة الدراسة

تضمن مُجتمع الدراسة المؤسسات الحكومية في العراق بشكل عام دون أن يتم تحديدها بسبب حساسية الموضوع من جانب، وعدم القابلية للحصول على البيانات المطلوبة من الجهات المعنية فيما لو تم تحديدها، ولذلك تم اعتماد البيانات العامة التي وفرتها هيئة النزاهة، أما عينة الدراسة فقد تضمنت تحديد الفساد المالي والإداري الذي تم إثباته على أصحاب الدرجات الخاصة في المؤسسات الحكومية العراقية.

## المبحث الثاني : الجانب النظري للدراسة

### أولاً : مفهوم جرائم ذوي الياقات البيضاء

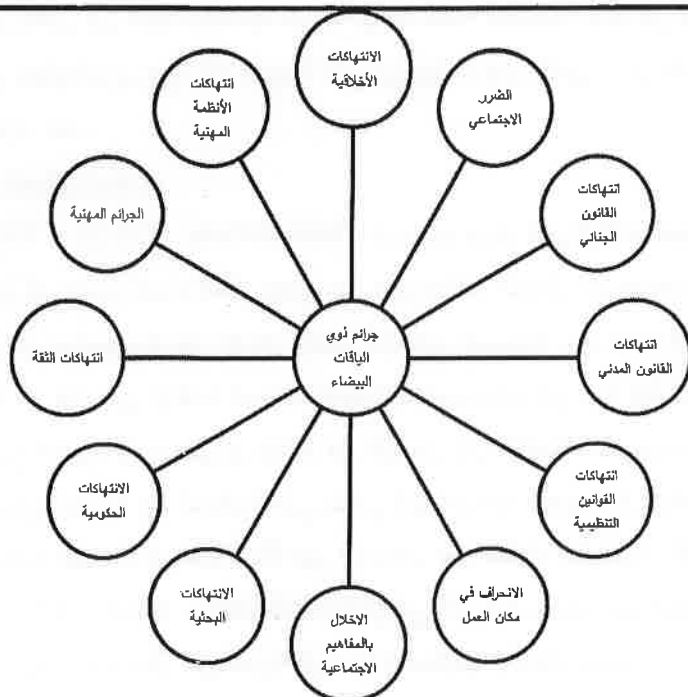
الخ، لجريمة بالمفهوم العام ظاهرة اجتماعية لا يكاد يخلو منها أي مجتمع إنساني فهي ظاهرة كونية ولكنها تتنوع من حيث طبيعتها وأشكالها وأنواعها ومن حيث الأساليب المستخدمة في ممارستها من مجتمع إلى آخر ، ومن زمن إلى آخر تبعاً لتنوع الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ... الخ .

وفي هذه الدراسة نحن بصدد مناقشة جرائم ترتكب من أفراد يحتمون بجدران المكانات الاجتماعية والاقتصادية المرموقة التي يشغلونها ، وبالنفوذ المالي والسياسي الذي يتمتعون به ، حيث يكون لهم من الجاه والسمعة ما يؤهلهم بالاستمرار بالإجرام والمحافظة على الجاه والسمعة بنفس الوقت ، فهم مجرمون بالخفاء وأسياد مُحترمون في الظاهر ، اذ عَرَفَ (1 : 2018 ، Gottschalk) هذا النوع من الجرائم بالقول: إنها جرائم مالية تتم من قبل أشخاص يتمتعون بالاحترام والمكانة الاجتماعية الرفيعة ويستغلون سلطاتهم لتحقيق مكاسب تنظيمية أو شخصية ، ولا تتعلق جرائمهم بالفقر أو الأمراض الشخصية أو الاجتماعية عادة، ولكن تتعلق جرائمهم بالمناصب التي يشغلونها ، والمكانة الاجتماعية التي يملكونها وهذا النوع من الجرائم هو ما يطلق عليه اسم جرائم ذوي الياقات البيضاء.

وقد بين (Payne , 2012 : 40) نقلاً عن (Vardi&Weitz , 2004) و(Friedrichs , 2002) إن جرائم ذوي الياقات البيضاء هي تلك الأعمال غير المشروعة جنائياً والتي ارتكبت من قبل الفرد خلال وظيفته أو أنها جريمة ارتكبتها شخص في مسار مهنته له من الاحترام والمكانة الاجتماعية ما يعطيه مكانة عالية ومرموقة في المجتمع ، وأشار إلى ضرورة التمييز بين جرائم الشركات ، والجرائم ضد الشركات ، وأخذ خطوة هامة في معالجة بعض الغموض الذي يحيط بمفهوم جرائم ذوي الياقات البيضاء لأنه في الواقع ينظر إلى جرائم الشركات والجريمة المهنية بأنهما شكلان أساسيان من جرائم ذوي الياقات البيضاء ، ومن وجهة النظر التحليلية فإن مصطلح جرائم ذوي الياقات البيضاء يستند إلى ثلاثة أمور هي:

- (1) شرعية الفعل
- (2) الحالة الاجتماعية للفاعل
- (3) هوية المستفيد وانتماؤه

أما (White,2012:4) فقد عرف هذا النوع من الجرائم بوصفها تلك الأفعال غير العقلانية التي يرتكبها الأفراد إنشاء ممارساتهم للأعمال المكلفين بانجازها ، ويمكن توضيح أبسط مفاهيم جرائم ذوي الياقات البيضاء وبالشكل التالي بالاعتماد على ما قدمه (Payne,2012:39) .



شكل (1)

#### التدخلات لجرائم ذوي الياقات البيضاء

Source : Payne, Brian K , 2012 " White-Collar Crime " by SAGE Publications, Inc.

ويرى (Gottschalk , 2017 :14) إن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور مثل هذه النوع من الجرائم في المجتمعات كافة ما يأتي :-

- (1) تزايد الصراع الاجتماعي لأعضاء الطبقات الاجتماعية والاقتصادية العليا في المجتمع.
- (2) تدهور نفوذ الحكومة ، وضعف سيطرتها على قطاع الأعمال .
- (3) عدم امتثال الطبقة الحاكمة نفسها إلى الأنظمة والقوانين .

ولقد أشارت الدراسات السابقة إلى وجود الخلط بين الأعمال من قبل الجهات الفاعلة وطرق العمل مما أدى إلى خلط لتعريف وشرح هذه الحالات و على أساس ما تقدم فإن جرائم ذوي الياقات البيضاء تمثل ذلك الجانب المظلم في حياة المنظمات ، وعنصراً أساسياً في فشل المنظمة وعنصراً أساسياً في تطور نظرية سوء السلوك التنظيمي ، وبالصدد نفسه بين ( 8 : 2011 , Engdahl ) إن هنالك نوعاً من مجرمي ذوي الياقات البيضاء يُسمون في كثير من الأحيان " المستجيبين للأزمات crisis responders" وهذا النوع تم تحديده بالاعتماد على نظرية Sampson and Laub المتعلقة بالسيطرة الاجتماعية غير الرسمية ، وتأسيساً ما تقدم يعرف الباحث هذا النوع من الجرائم بوصفه تلك الجريمة التي

يرتكبها شخص ينتمي إلى طبقة اجتماعية مرموقة وذات مكانة اقتصادية عالية في ضوء ممارسته لفعاليته الوظيفية ، أو بعبارة أخرى هي: تلك الجريمة التي يرتكبها الشخص الذي له من المكانة والسمعة ما تبعد الأنظار والشكوك عنه .

#### ثانياً : أشكال الجرائم البيضاء

لقد بين (83 : 2010 , Pontell&Geis) إن شبح جرائم ذوي الياقات البيضاء وجرائم الشركات شغل حيزاً كبيراً في جميع أنحاء العالم وخصوصاً عند حالات التعامل مع ظروف الكساد الاقتصادي ، التي لها جذور في مواضيع قروض السكن والتصرفات غير المسؤولة ، إذ تعتمد هكذا سلوكيات تنظيمية غير صحيحة من قبل ذوي الياقات البيضاء لتحقيق مكاسب مالية في بيئة تنظيمية مضطربة ، والدافع وراءها هو الربح السريع الذي يمكن إن يساعد في الوصول إلى الأهداف المرجوة بأسهل وأقصر الطرق ، وبالعادة إن موقع الجريمة هو المنظمة التي ينتمي إليها مرتكب الجريمة أو مرتبط بها ، أما توصيف سلوك ذوي الياقات البيضاء في هذه الحالة فهو الانحراف عن السلوك الطبيعي ( : 2018 , Gottschalk 1) ، وقد أشار (83 : 2010 , Pontell&Geis) إلى أن عمل جرائم ذوي الياقات البيضاء في كثير من الأحيان لا يزال تحت ستار من السرية الرسمية ( الحكومية ) وذلك لسببين :

السبب الأول : هو أن الحكومات لا ترغب في بث صورة سيئة لشعوبهم تصور الطبقة العليا في المجتمع هي من تقوم بمخالفة القانون .

السبب الثاني : المسؤولون الحكوميون هم أنفسهم قد يكونوا متورطين في مخططات غير قانونية وأنهم لا يرغبون في تنبيه الجمهور إلى المخالفات في المناصب العليا الأخرى لكي لا يتأثروا هم بالنتيجة .

فكما هو معلوم للجميع إن بداية نشوء هذا المفهوم كان على يد علماء الاجتماع ، أمثال Ross 1907 و Sutherland 1949 ، وغيرهم من علماء الاجتماع ولكن الجدير بالذكر إن علماء الاجتماع أنفسهم اختلفوا في تحديد نوع مرتكبي مثل هذه الأفعال فمنهم من رأى أنها تنشأ أساساً في الطبقات غير المرموقة في المجتمع أو الطبقات المدعومة والفقيرة ، في حين رأى الآخرون عكس ذلك أي أنها من المحتمل إن ترتكب ممن هم في الطبقات الاجتماعية العالية المرموقة ، وعلى كل حال فإن هذا الاختلاف في الآراء له فوائد جمة أهمها الوصول إلى الحقيقة في تحديد نوع مرتكبي هذه الجرائم وعلى أساس ذلك يمكن التمييز بين الرأيين من خلال ما يأتي :

(1) الحالة الاجتماعية Social Status : كان التمييز للحالة الاجتماعية أمر بالغ الأهمية برأي Sutherland لأنه أوجد مفهوماً

(2) يمثل تحدياً لنظريات علم الجريمة الشعبية فقد كانت الدوافع الجنائية تعزى إلى الأمراض والحالات المتنوعة من الفقر وكان قادراً على إثبات ضعف تلك النظريات ويجادل بقوة أكبر للنظريات المعاكسة

ومنها النظريات التي تقوم على التفسيرات الرئيسية للسلوك الإجرامي (2 : 1980 ، Shapiro) ، ولعل أهم المشاكل من وجهة نظر العلوم الاجتماعية هي عدم قدرة هذا المعيار للتمييز بين الأحداث المتباينة في نفس الوقت ، ومن الناحية النظرية فإن لأهمية الطبقة الاجتماعية أو خصائص المجرم الأخرى دوراً في تحديد فئة معينة من السلوك غير القانوني ولكن دون إن يؤثر ذلك في طبيعة ذلك السلوك حيث يمكن للمرء اعتماد الفرضية القائلة بأن الفروق بين الطبقات الاجتماعية تعكس الاختلافات في فرص السلوك الإجرامي فضلاً عن الاختلافات في احتمال أو شدة العقاب.

(3) الموقع الاجتماعي Social Location: إن العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والجريمة علاقة جدلية قوية فقد رد بعضهم على مفهوم Sutherland لتعريفه جرائم ذوي الياقات البيضاء بالانتقاد إلى عبارة "في سياق مهنته" حيث يشير هذا الأمر إلى طبيعة الجاني فقط ، ولكن الموقع الاجتماعي يشير إلى السلوك المخالف بصورة عامة في حين يرى (4 : 1980 ، Shapiro) إن معيار الموقع الاجتماعي الذي استخدمه العديد من علماء الاجتماع بمن فيهم أولئك الذين رفضوا معيار الطبقة الاجتماعية حيث أشاروا إلى هذا النوع من الجرائم على أنه جريمة واحدة تحدث في الإعداد المهني أو عندما يكون الجاني مؤدياً لدور مهني، أي ضمن سياق عمله فقط .

ولا بد من الإشارة إلى إن مفهوم الاحترام "respectability" هو مفهوم ملاصق لجرائم ذوي الياقات البيضاء لا بل شرط أساسي لتكوينها حيث بين (3 : 1985 ، Braithwaite) إن لا يكون هذا النوع من الجرائم إلا إذا ارتكبت من شخص له من المكانة الاجتماعية العالية ومثل هذه الأعمال غير المشروعة تتميز بالخداع، والإخفاء، وانتهاك الثقة وهي بذلك لا تعتمد على التطبيق القسري أو التهديد باستخدام القوة أو العنف الجسدي.

وقد بين (42 : 2012 ، Payne) نقلاً عن (Green, 1990) إن كثيراً من الأفراد والمنظمات يرتكبون مثل هذه الجرائم وذلك للحصول على المال أو الممتلكات أو الخدمات وأيضاً لتجنب دفع أو فقدان المال أو الخدمات و لتأمين ميزة شخصية أو تجارية ، وإن جرائم ذوي الياقات البيضاء تتدرج جميعها تحت مسمى الجرائم المهنية occupational crime حيث تم تعريفها على أنها: أي فعل يعاقب عليه القانون نتيجة لعدم الالتزام بالفرصة التي تم إنشاؤها في سياق الإطار الوظيفي حيث توجد أربعة أصناف من الجريمة المهنية وكما يأتي :

- (1) الجرائم المهنية التنظيمية، التي تشمل الجرائم من قبل الشركات.
- (2) الجرائم المهنية للدولة، التي تشمل الجرائم المرتكبة من قبل الحكومات.
- (3) الجرائم المحترفة، التي تشمل تلك الجرائم التي يقوم بها الأفراد في الوظائف العليا.
- (4) الجرائم الفردية، التي تشمل تلك الجرائم التي يرتكبها الأفراد في الوظائف التنفيذية.

وفي إحدى الدراسات أشارت النتائج إلى أن سبب أغلب الجرائم البيضاء في المنظمات هم مدراء الإدارة الوسطى الذين يرتكبون مثل هذه الأعمال الإجرامية ، ولكن هل تم التساؤل فيما إذا كانت هذه الجرائم على علم ودراسة من الإدارة العليا التي وضعت هؤلاء المدراء في مناصبهم ومواقعهم التنظيمية ، هذه النتائج تشير مرة أخرى إلى أن الإدارة العليا سوف تكون ملطخة أيديها بهذه الجرائم كونها على معرفة بالمخالفات، فضلاً عن التهاون في محاكمة هؤلاء المدراء الذين اتصفوا بارتكاب المخالفات عمداً وساعدوا في تكوين وخلق ثقافات الإجرام في الشركات (17 : 1985 , Braithwaite) .

#### ثالثاً : أوجه الفساد للنظام المالي والإداري

يُعد الفساد المالي والإداري من أهم المشاكل الواقعية التي عانى وما زال يعاني منها العراق ، خصوصاً بعد عام (2003) إذ تجلت آثاره السلبية على جميع ميادين الحياة وجوانبها المختلفة (إبراهيم و حاجم ، 2016 : 231) ، واثى (مشكور وعبد ، 2016 : 248) على ما سبق بالقول: أن هذه المشكلة ظاهرة قديمة أخذت تتفاقم ولا يمكن القضاء عليها بشكل نهائي ، وإنما يمكن التقليل منها أو الحد منها عبر اتباع القوانين والتعليمات بشكل تام ، وإن انعكاسات الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية العراقية تتجلى بصورتين، بحسب ما يرى (جودي ، 2011 : 137) ؛ الأولى : الصورة الاقتصادية التي تتمثل في تعطيل وتأخير لا بل حتى منع عملية التنمية الاقتصادية ، والثانية : الصورة السياسية التي تتمثل في زيادة الصراعات والخلافات فيما بين أجهزة الدولة والأحزاب المختلفة من أجل تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

وقد بين (نصيف ، 2014 : 442) إن ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية العراقية من أخطر الظواهر السلبية التي شهدتها السنوات الأخيرة لا بل تطورت في الوقت الحاضر واتسعت أبعادها ، وتعددت أشكالها ، وهذه الظاهرة معقدة بسبب مخلفات الأزمة والطريقة الفئوية في الإدارة والمحاصصة ، وغيرها من الأسباب ، بينما يرى كل من (1 : 2011 , Olken & Pande) إن أي محاولة جادة للقضاء على مظاهر الفساد المالي والإداري لابد وأن تنطلق من الإجابة عن التساؤلات الآتية :-

1. ما هو الحجم الفعلي للفساد المالي والإداري؟
  2. ما هي النتائج الحقيقية المترتبة عليه ؟
  3. ما الذي يحد من مستويات الفساد المالي والإداري؟
- إذ أثبتت الدراسات والبحوث العلمية في هذا المجال بوجود الدلائل القوية عن إن الفساد المالي والإداري يستجيب ويتنامى مع اعتماد نظرية الحوافز الاقتصادية ، وإن سياسات مكافحة الفساد المالي والإداري تضعف في كثير من الأحيان بسبب اعتماد المستفيدين منه على الاستراتيجيات البديلة لمتابعة

أعمالهم غير القانونية ، بناءً على ما تقدم يوجز الباحث أهم أوجه الفساد المالي والإداري الذي يعصف في مؤسساتنا الحكومية ، وبحسب ما يأتي :-

1. استغلال الوظيفة أو المهنة للمصلحة الشخصية ، أو لمصلحة كتلة أو حزب معين.
2. استخدام الوسائل غير المشروعة للتأثير على الموظفين لانجاز الأعمال غير القانونية ، أو التخلص من الموظفين النزيهين في المؤسسات الحكومية كونهم يحدون من أفعالهم الإجرامية.
3. حصول هذه الفئة على أكبر قدر ممكن من الأموال عبر جرائمهم وفي أقصر مدة بغض النظر عن الطريقة المستخدمة في ذلك.
4. تكوين الجماعات غير الرسمية نتيجة للاضطراب في قيم المجتمع مُهمتها استغلال الوظيفة العامة أبسع أنواع الاستغلال لتحقيق الفائدة الشخصية .

### المبحث الثالث : التحليل المالي والإحصائي للفساد التقديري (المعلن وغير المعلن)

يناقش هذا المبحث الجانب التطبيقي للدراسة عبر الخوض في عمليات التحليل المالي والإحصائي للبيانات المالية التي تم الحصول عليها من مصادرها الرسمية (التقارير السنوية لهيأة النزاهة ، و وزارة المالية) للمدة من العام 2008 ، ولغاية العام 2017 وذلك من اجل الوقوف على حجم التأثير الذي يحدثه المتغير المستقل (جرائم ذوي الياقات البيضاء) على المتغير التابع (الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية العراقية)، وعلى أساس ذلك فان عمليات التحليل هذه ستكون وفقاً لفترتين الأولى تبحث في التحليل المالي والإحصائي لقيمة الفساد التقديرية أي حساب القيمة المُعلنة والتي تمت الإشارة إليها في التقارير السنوية المنشورة ، إما الفقرة الثانية فتناقش التحليل المالي والإحصائي لقيمة الفساد الحقيقي أي حساب القيمة غير المُعلنة ، واللذان يمكن توضيحهما كما في أدناه :-

#### أولاً : قيم الفساد المالي والإداري لذوي الياقات البيضاء (القيم المُعلنة)

إن التطرق إلى موضوع جرائم ذوي الياقات البيضاء ليس الغرض منه التشهير بالناس أو أصحاب المناصب في المنظمات الحكومية العراقية ، وإنما هو عبارة عن دراسة ظاهرة سلوكية تتعلق بدراسة نظرية السلوك التنظيمي الإجرامي والعمل على إصلاح مثل هذا السلوك ، وعليه يستعرض الجدول (1) تفاصيل عدد أوامر القبض التي صدرت بحق هذه الفئة التنظيمية .

جدول (1) عدد أوامر القبض الصادرة بحق ذوي الياقات البيضاء

| السنة | الوزراء ومن بدرجتهم | الدرجات الخاصة (المدرء العامون ومن بدرجتهم) |
|-------|---------------------|---------------------------------------------|
| 2008  | 0                   | 3                                           |
| 2009  | 0                   | 35                                          |
| 2010  | 0                   | 22                                          |
| 2011  | 0                   | 12                                          |

|     |    |         |
|-----|----|---------|
| 17  | 0  | 2012    |
| 15  | 1  | 2013    |
| 10  | 1  | 2014    |
| 100 | 18 | 2015    |
| 84  | 17 | 2016    |
| 138 | 17 | 2017    |
| 436 | 54 | المجموع |

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لهيأة النزاهة.

من خلال الجدول (1) يُلاحظ أن الأعوام الأخيرة شهدت زيادة غير طبيعية في عدد أوامر القبض المتعلقة بالفساد المالي والإداري بحق مرتكبيها من وزراء و أصحاب الدرجات الخاصة إذ بلغت نسبة الوزراء الذين صدرت بحقهم أوامر قبض للعام 2015 ما نسبته (33%) بينما العامين 2016 و 2017 سجلا نسبة (31.5) لكل عام ، في حين إن عامي 2013 و 2014 قد سجلا نسبة (2%) للوزراء الذين صدرت بحقهم أوامر القبض ولا بد من الإشارة إلى إن الأعوام من 2008 ولغاية 2012 لم تسجل أي نسبة فساد مالي أو إداري إذ يعزو الباحث سبب ذلك إلى عدم فعالية الإجراءات والتشريعات الخاصة بهذه الأمور ، وكذلك عدم اخذ الدور الحقيقي للمؤسسات الرقابية في عملها .

أما بالنسبة للفئة الوظيفية الأخرى التي تدرج تحت نفس المسمى (ذوي الياقات البيضاء) فهم المدراء العامون ومن بدرجتهم فالنتائج التي تم الوصول إليها لا تكاد تختلف عن ما ذكر مسبقاً للفئة الأولى إذ شهدت الأعوام جميعها (السلسلة الزمنية للدراسة) تصاعداً ملحوظاً في اعدد أوامر القبض الصادرة بحق هذه الفئة نتيجة ارتكابهم الفساد المالي والإداري، إذ سجل العام 2017 أعلى نسبة فساد مالي وإداري ناتج عن هذه الفئة ونسبة بلغت (32%) يأتيه بعد ذلك العام 2015 ونسبة بلغت (23%) ثم العام 2016 ونسبة (19%) أما بقية الأعوام فتراوحت نسبتهما ما بين (1% إلى 8%).

ومن أجل الوقوف على القيمة الحقيقية الناتجة عن عمليات الفساد هذه تم تحديد قيمة المبالغ التي تم الاستحواذ عليها جراء عمليات الفساد المالي والإداري للسنوات ضمن مدة الدراسة ، وكذلك تحديد قيمة المبالغ التي تم استردادها من الأشخاص الذين استولوا عليها والجدول (2) يستعرض توضيحاً مفصلاً بهذه المبالغ .

جرائم ذوي الياقات البيضاء وآثارها على النظام المالي والإداري للمؤسسات الحكومية العراقية "دراسة تحليلية"

جدول (2) قيمة الفساد التقديرية لذوي الياقات البيضاء (المبالغ بالدينار العراقي)

| السنة   | قيمة الفساد التقديرية | الأموال التي تم استردادها | الأموال التي لم تسترد |
|---------|-----------------------|---------------------------|-----------------------|
| 2008    | 124,983,445,914       | 0                         | 124,983,445,914       |
| 2009    | 193,463,007,000       | 12,228,034,000            | 181,234,973,000       |
| 2010    | 6,813,502,530         | 19,575,937,374            | +                     |
| 2011    | 3,488,404,713         | 409,630,150               | 3,078,774,563         |
| 2012    | 489,577,917           | 228,934,454               | 260,643,463           |
| 2013    | 1,251,948,575         | 1,054,487,229             | 197,461,346           |
| 2014    | 22,677,627,433        | 8,502,604,493             | 14,175,022,940        |
| 2015    | 760,511,444,426       | 11,488,660,803            | 749,022,783,623       |
| 2016    | 291,226,502,640       | 28,534,085,535            | 262,692,417,105       |
| 2017    | 238,349,078,000       | 23,017,967,664            | 215,331,110,336       |
| المجموع | 1,643,254,539,148     | 105,040,341,702           | 1,538,214,197,446     |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة النزاهة العراقية.

يتضح من الجدول (2) إن قيمة المبالغ المالية التي شملها الفساد المالي والإداري هي الأخرى في تزايد ، إذ تزداد قيمة الفساد من أول المدة لآخرها بمقدار الضعف الأمر الذي يدل على عدم جدية الإجراءات الخاصة بمكافحة الفساد المالي والإداري من جانب ، ونقشي لظاهرة هذا النوع من الجرائم من جانب آخر ، فقد بلغت قيمة الفساد التقديرية لطول السلسلة الزمنية ما يقارب (الاثنتين تريليون دينار عراقي) ، و لم يتم استرداد إلا الجزء اليسير منها والتي يمكن توضيحها كما في جدول النسب (3) أدناه:-

جدول (3) نسب الفساد التقديرية

| السنة | نسبة الاسترداد | نسبة الضياع |
|-------|----------------|-------------|
| 2008  | 0.00%          | 100%        |
| 2009  | 6.32%          | 93.68%      |
| 2010  | 287.31%        | +           |
| 2011  | 11.74%         | 88.26%      |
| 2012  | 46.76%         | 53.24%      |
| 2013  | 84.23%         | 15.77%      |
| 2014  | 37.49%         | 62.51%      |

|        |       |          |
|--------|-------|----------|
| 98.49% | 1.51% | 2015     |
| 90.20% | 9.80% | 2016     |
| 90.34% | 9.66% | 2017     |
| 93.61% | 6.39% | الإجمالي |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على النتائج في الجدول (2).

يُلاحظ من الجدول (3) نسب الاسترداد المخيبة للأمال فيما يتعلق بالأموال التي تم الاستيلاء عليها القادة وأصحاب المناصب الحكومية رفيعة المستوى ، والأموال التي تم إعادتها إلى خزانة الدولة ، ويستثنى من ذلك العام 2010 الذي شهد استرداد أموال تفوق الأموال التي تم الاستيلاء عليها بمقدار ثلاثة إضعاف إذ بلغت نسبة الاسترداد (287.31%) ، إما أعلى نسبة استرداد للأموال فقد حققها العام 2013 حيث بلغت نسبة الاسترداد (84.23%) يأتيه بعد ذلك كل من العام 2012 و 2014 بنسب بلغت (46.76%) و(37.49%) على التوالي ، أما بقية الأعوام فكانت دون المستوى المطلوب ، وبالعودة للمؤشر العام لقيمة الاسترداد للمبالغ التي تم الاستيلاء عليها فقد بلغت نسبة ما تم استرجاعه (6.39%) بينما (93.61%) من الأموال لم تسترد وأصبحت في عداد الأموال المفقودة أو الضائعة ، والتي تبلغ ما يقارب التريليون ونصف التريليون دينار عراقي ، وعلى أساس ذلك يتم قبول الفرضية الرئيسة الأولى التي تشير إلى الإسهام الكبير من ذوي الياقات البيضاء في تكوين الفساد المالي والإداري للمؤسسات الحكومية العراقية.

#### ثانياً : قيم الفساد المالي والإداري لذوي الياقات البيضاء (القيم غير المعلنة)

إن ما تم استعراضه في الفقرة السابقة قد بُني على أساس ما توفر من بيانات منشورة لهيأة النزاهة وما تضمنته تقاريرها من بيانات مالية وإحصائية متعلقة بالفساد المالي والإداري في العراق ، ولكن في الحقيقة إن حجم الفساد الذي شهده العراق لا يمكن إن تعبر عنه هذه الأرقام (المنشورة) فقط لان المشكلة في الحقيقة أكبر من ذلك ، إذ تشير التقارير العالمية إلى إن العراق قد خسر مليارات الدولارات بسبب الفساد المالي والإداري من عام 2003 ولغاية الآن ، إذ يمكن توضيح ذلك بالجدول (4) أدناه ، الذي يستعرض ترتيب العراق على أساس مقياس الشفافية فيما يتعلق بالفساد المالي والإداري الذي تم تحديده عالمياً.

جدول (4) رتبة العراق على أساس مقياس الشفافية العالمية

| السنة | التسلسل | عدد الدول | درجة الشفافية | درجة المرتبة الاولى | الدولة الأولى |
|-------|---------|-----------|---------------|---------------------|---------------|
| 2008  | 178     | 180       | 1.3           | 9.3                 | الدنمارك      |
| 2009  | 176     | 180       | 1.5           | 9.4                 | نيوزلندا      |
| 2010  | 175     | 180       | 1.5           | 9.3                 | الدنمارك      |
| 2011  | 175     | 180       | 1.8           | 9.5                 | نيوزلندا      |

جرائم ذوي الياقات البيضاء وأثارها على النظام المالي والإداري للمؤسسات الحكومية العراقية "دراسة تحليلية"

|          |     |     |     |     |      |
|----------|-----|-----|-----|-----|------|
| الدنمارك | 9.0 | 1.8 | 180 | 169 | 2012 |
| الدنمارك | 9.1 | 1.6 | 180 | 170 | 2013 |
| الدنمارك | 9.2 | 1.6 | 180 | 170 | 2014 |
| الدنمارك | 9.1 | 1.6 | 180 | 161 | 2015 |
| الدنمارك | 9.0 | 1.7 | 180 | 166 | 2016 |
| نيوزلندا | 8.9 | 1.8 | 180 | 169 | 2017 |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية.

من الجدول (4) أعلاه يتبين إن العراق في السنوات المحددة للدراسة قد احتل المراتب المتأخرة بالنسبة للشفافية المبنية على أساس قوة ومثانة النظام المالي والإداري، لا بل يُلاحظ في العام 2017 احتل مرتبة متأخرة عما كان عليه في العام 2015.

وبناءً على ما تقدم أصبح لازماً إظهار جانب آخر من جوانب الفساد المالي والإداري وسبباً في هذه المراتب المتدنية، إذا لا يتم الاكتفاء بما تم تحديده مسبقاً (تقارير هيئة النزاهة)، فكان لابد من إجراء تحليل مالي وإحصائي آخر يتعلق بحساب قيمة الفساد التقديرية التي لم يتم الإعلان عنها في هذه التقارير بسبب عدم تشخيصها، أو التعمد بعدم تحديدها، أو لأي أسباب أخرى وعلى أساس ذلك تم صياغة معادلة رياضية من إعداد الباحث لحساب هذه القيمة التي يمكن توضيحها كما يأتي:-

حيث إن:

$R_c$  = قيمة الفساد الحقيقية The value of real corruption .

$A_b$  = الميزانية السنوية Annual budget

$S_b$  = الميزانية التكميلية Supplementary budget

$MR_r$  = نسبة استرداد الاموال Money recovered ratio

$MN_r$  = نسبة الاموال غير المستردة Money non-recovered ratio

ومن اجل التطبيق الصحيح للمعادلة أعلاه لابد من وجود بيانات تتعلق بالموازنات السنوية للدولة بالإضافة إلى الموازنات التكميلية وعلى أساس ذلك يستعرض الجدول (5) هذه البيانات وبحسب ما منشور من تقارير سنوية منشورة لوزارة المالية العراقية.

جدول (5) الموازنات المالية العراقية (المبالغ بالدينار العراقي)

| السنة | الإيرادات          | التنفقات           | التكميلية         |
|-------|--------------------|--------------------|-------------------|
| 2008  | 50,775,081,193,000 | 59,861,973,548,000 | 6,383,796,556,000 |
| 2009  | 50,408,215,839,000 | 69,165,523,835,000 | 4,572,065,000,000 |

|                    |                     |                     |         |
|--------------------|---------------------|---------------------|---------|
| 3,154,000,000,000  | 84,657,467,556,000  | 61,735,312,500,000  | 2010    |
| 2,914,354,000,000  | 96,662,766,700,000  | 80,934,790,500,000  | 2011    |
| 1,322,500,724,000  | 117,122,930,150,000 | 102,326,898,000,000 | 2012    |
| 8,823,805,575,000  | 138,424,608,000,000 | 119,296,663,096,000 | 2013    |
| 4,528,420,309,167  | 94,315,878,298,167  | 77,579,493,521,333  | 2014    |
| 3,625,000,000,000  | 119,462,429,549,000 | 94,048,364,139,000  | 2015    |
| 1,392,674,920,000  | 105,895,722,619,000 | 81,700,803,138,000  | 2016    |
| 612,906,151,000    | 100,671,160,790,000 | 79,011,421,000,000  | 2017    |
| 37,329,523,235,167 | 986,240,461,045,167 | 797,817,042,926,333 | المجموع |
| 3,732,952,323,517  | 98,624,046,104,517  | 79,781,704,292,633  | المتوسط |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة المالية العراقية.

من الجدول (5) أعلاه يتضح حجم الإنفاق الكبير الذي شهده العراق خلال العشر السنوات المحددة ضمن الدراسة الحالية والذي بلغ (986,240,461,045,167) أي ما يقارب الثمان مائة مليار دولار، دون إن ينعكس هؤل هذا الرقم على ارض الواقع في العراق ، وما تجدر الإشارة إليه إن ميزانية العراق للعام 2014 تقديرية وليست حقيقة إذ لم يتم تحديد موازنة بسبب ما شهده العراق من إرهاب في تلك الفترة، وبتطبيق المعادلة الخاصة بقيمة الفساد المالي غير المعلنة على البيانات المذكورة فيما سبق ، يتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (6) .

جدول (6) قيمة الفساد المالي والإداري غير المعلنة (المبالغ بالدينار العراقي)

| السنة | الفساد المالي غير المُعلن |
|-------|---------------------------|
| 2008  | 3,963,888,349,723         |
| 2009  | 4,412,169,544,725         |
| 2010  | 5,254,295,522,128         |
| 2011  | 5,958,306,289,172         |
| 2012  | 7,087,312,333,789         |
| 2013  | 8,810,770,410,984         |

|                   |      |
|-------------------|------|
| 5,914,457,075,087 | 2014 |
| 7,365,071,418,458 | 2015 |
| 6,419,719,000,891 | 2016 |
| 6,060,443,290,640 | 2017 |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Microsoft Office Excel 2010 .

مرة أخرى يتضح لنا حجم الدمار الذي لحق بالعراق جراء الفساد المالي والإداري إذ يلاحظ من خلال الجدول (6) إن قيمة الفساد المالي والإداري غير المعلنة (أو التي لم يتم اكتشافها) تبلغ إحدى وستين تريليون دينار عراقي وهو ما يفوق قيمة الفساد التقديرية التي تم تحديدها بأضعاف مضاعفة والتي تبلغ نسبتها (97%) ، ومن أجل إعطاء صورة واضحة المعالم لهاتين القيمتين ، يستعرض الجدول (7) المقارنة بين قيمة الفساد التقديرية (المعلنة) وقيمة الفساد التقديرية (غير المعلنة) والتي تم تحديدها في هذه الدراسة.

جدول (7) المقارنة بين قيم الفساد المالي والإداري (المبالغ بالدينار العراقي)

| السنة   | القيمة التقديرية للفساد (المعلنة) | القيمة الحقيقية للفساد (غير المعلنة) | المجموع            |
|---------|-----------------------------------|--------------------------------------|--------------------|
| 2008    | 124,983,445,914                   | 3,963,888,349,723                    | 4,088,871,795,637  |
| 2009    | 193,463,007,000                   | 4,412,169,544,725                    | 4,605,632,551,725  |
| 2010    | 6,813,502,530                     | 5,254,295,522,128                    | 5,261,109,024,658  |
| 2011    | 3,488,404,713                     | 5,958,306,289,172                    | 5,961,794,693,885  |
| 2012    | 489,577,917                       | 7,087,312,333,789                    | 7,087,801,911,706  |
| 2013    | 1,251,948,575                     | 8,810,770,410,984                    | 8,812,022,359,559  |
| 2014    | 22,677,627,433                    | 5,914,457,075,087                    | 5,937,134,702,520  |
| 2015    | 760,511,444,426                   | 7,365,071,418,458                    | 8,125,582,862,884  |
| 2016    | 291,226,502,640                   | 6,419,719,000,891                    | 6,710,945,503,531  |
| 2017    | 238,349,078,000                   | 6,060,443,290,640                    | 6,298,792,368,640  |
| المجموع | 1,643,254,539,148                 | 61,246,433,235,598                   | 62,889,687,774,746 |

المصدر : إعداد الباحث.

بناءً على ما أظهرته جوانب التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التي تم الحصول عليها أو التي تم إيجادها باستخدام المعادلات الرياضية وباعتماد على ما جاء في نتائج الجدول (7) وتحليلها في برنامج (IBM SPSS Statistics 20) فإنه يتم رفض الفرضية الرئيسية الثانية المعتمدة للدراسة الحالية وذلك لأن قيمة (Sig = 0.712) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد بـ (0.05) وعليه فإنه توجد فروق

ذات دلالات إحصائية بين القيمة التقديرية للفساد المالي والإداري، والقيمة الحقيقية له ، وذلك بحسب ما مبين في جداول التحليل الإحصائي أدناه .

جدول (8) ملخص نموذج الدراسة

| Model Summary                              |                   |          |                   |                            |
|--------------------------------------------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| Model                                      | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
| 1                                          | .134 <sup>a</sup> | .018     | -.105-            | 1494850756095.98750        |
| a. Predictors: (Constant), Estimated value |                   |          |                   |                            |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

جدول (9) تحليل التباين الأحادي للدراسة

| ANOVA <sup>a</sup>                         |            |                         |        |                         |          |                      |
|--------------------------------------------|------------|-------------------------|--------|-------------------------|----------|----------------------|
| Model                                      |            | Sum of Squares          | d<br>f | Mean Square             | F        | Sig.                 |
| 1                                          | Regression | 3260133109062392<br>00. | 1      | 32601331090623920<br>0. | .14<br>6 | .712<br><sup>b</sup> |
|                                            | Residual   | 1787663026400596<br>4   | 8      | 22345787830007455<br>00 |          |                      |
|                                            | Total      | 1820264357491220<br>4   | 9      |                         |          |                      |
| a. Dependent Variable: Real value          |            |                         |        |                         |          |                      |
| b. Predictors: (Constant), Estimated value |            |                         |        |                         |          |                      |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

جدول (9) تحليل المعاملات للدراسة

| Coefficients <sup>a</sup>         |                 |                             |                  |                           |        |      |
|-----------------------------------|-----------------|-----------------------------|------------------|---------------------------|--------|------|
| Model                             |                 | Unstandardized Coefficients |                  | Standardized Coefficients | t      | Sig. |
|                                   |                 | B                           | Std. Error       |                           |        |      |
| 1                                 | (Constant)      | 5992428094045.730           | 585897789806.889 |                           | 10.228 | .000 |
|                                   | Estimated value | .805                        | 2.106            | .134                      | .382   | .712 |
| a. Dependent Variable: Real value |                 |                             |                  |                           |        |      |

المصدر الرابع: الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

## المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات

بناءً على ما سبق ذكره من توضيح لمفهوم جرائم ذوي الياقات البيضاء ومدى تأثيرها على النظام المالي والإداري في المؤسسات الحكومية العراقية عبر ما تم إثباته في الجانب العملي للدراسة ، وعلى أساس ما تقدم نستنتج ما يأتي :-

(1) بالمقارنة العملية بين الكلف التقديرية للفساد التي تم الإعلان عنها من الجهات الرقابية المختصة والتي بلغت (1,643,254,539,148) ، وبين الكلف الحقيقة للفساد التي أوجدتها الدراسة الحالية التي بلغت (61,246,433,235,598) يلاحظ الفرق الكبير بين هاتين الكلفتين والتي إن دلت على شيء ؛ فهو عدم فعالية الإجراءات والتشريعات الخاصة بمثل هذه الأمور ، وكذلك عدم اخذ الدور الحقيقي للمؤسسات الرقابية في عملها .

(2) عدم فاعلية الإجراءات الخاصة بمكافحة الفساد المالي والإداري من جانب ، والمساعدة بشكل وبآخر على تفشي هذه الظاهرة ، وذلك حسب ما بينته الجهات الرقابية الخاصة بالموضوع في استرجاع الأموال التي تم الاستيلاء عليها التي بلغت (105,040,341,702) من أصل مجموع مبلغ الفساد المعلن عنه (1,643,254,539,148) أي إن الأموال التي تم الاستيلاء عليها ولم تسترد هي (1,538,214,197,446).

(3) يمتاز اغلب ذوي الياقات البيضاء بان مقاليد الحكم بأيديهم كونهم أصحاب النفوذ وبالتالي فان الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الدولة لمكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري تكون غير مجدية وهو ما تم إثباته من تزايد ظهور حالة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية عند المقارنة بين أول المدة وأخرها بالنسبة للدراسة الحالية إذ بلغ مجموع الوزراء المتهمين بقضايا فساد مالي وإداري خلال مدة الدراسة (54) يقابلهم (436) مدير عام ومن بدرجة.

(4) إن جرائم ذوي الياقات البيضاء تتصف بالتنظيم والتعقيد في الوقت نفسه ووجود دافع التعمد في الشروع بها أيضاً، إذ يصعب الكشف عنها إلا من قبل ذوي الاختصاص أنفسهم.

### ثانياً: التوصيات

(1) إعادة النظر في التشريعات القانونية الخاصة بجرائم الفساد المالي وتشديد الإجراءات القضائية ضد مرتكبي مثل هذه الجرائم كون المجتمع العراقي بالكامل هو الضحية لمثل هذه الجرائم.

(2) حث الجهات الرقابية (ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، ومكتب المفتش العام) لتكون أكثر صرامة من جهة، والاستفادة من خبرات الأكاديميين وذوي الاختصاص للقضاء على تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع وبشكل نهائي.

- (3) الشروع فوراً بتشكيل خلية أزمة تعمل على وضع آلية حقيقية لاستعادة الأموال التي تم الاستيلاء عليها بشكل كامل (قيم الفساد التقديرية) والمُعلنة من قبل الجهات المختصة.
- (4) التأكيد على ضرورة الالتزام بالتعليمات التي تصدر لتسهيل تنفيذ القوانين وخصوصاً فيما يتعلق بالجانب المالي كما هو الحال في إجراء المناقشات بين أبواب الميزانية المختلفة للمؤسسات الحكومية كون هذا الأمر يُعد بمثابة الموافقة الضمنية على تجاوز القانون واثم التمهيد لتكوين شكل من أشكال الفساد .
- (5) إعادة النظر في من يتولى المناصب التي تناولتها الدراسة الحالية ليكونوا مستقلين بشكل كامل ، وعدم انتمائهم إلى أي جهة سياسية أو حزبية ليتسنى للجهات الرقابية اخذ دورها الصحيح ، وان تعارض ذلك مع القانون كونه استحقاقاً انتخابياً ففي هذه الحالة تتحمل الجهة المرشحة لمتولي المنصب كامل الأموال التي يتم هدرها أو يتم إثباتها بأنها قيم فساد مالي أو إداري .

### المصادر والمراجع

#### أولاً: الكتب الأجنبية

- 1- Gottschalk , Petter , 2018 " Investigating White-Collar Crime : Evaluation of Fraud Examinations " by Springer International Publishing .
- 2- Gottschalk , Petter , 2017 " Understanding White-Collar Crime : A Convenience Perspective " by Taylor & Francis Group, LLC .
- 3- Payne, Brian K , 2012 " White-Collar Crime " by SAGE Publications, Inc Series: SAGE Text , Reader Series in Criminology and Criminal Justice .
- 4- White , Janice . Goldstraw , 2012 " White-Collar Crime : Accounts of Offending Behavior " First published , by Palgrave Macmillan.

#### ثانياً: البحوث العربية والأجنبية

##### أ) العربية

- 1- إبراهيم ، نوال طارق ، و حاجم ، وائل عذاب ، 2016 " الفساد المالي والإداري: مفهومه ، اسبابه ، انواعه و سبل معالجته في العراق " مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد : 3 ، المجلد : 22 ، ص : 224 - 241 .
- 2- جودي ، حيدر حمزة ، 2011 " دور التخطيط المالي في ترشيد الموازنة التقديرية وعلاقته بمكافحة الفساد الإداري والمالي : دراسة تحليلية في موازنات حكومة العراق للفترة من 2006 إلى 2009 " مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد : 13 ، العدد : 4 ، ص : 125 - 242 .
- 3- نصيف ، تشأت احمد ، 2014 " الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته " مجلة الجامعة العراقية ، العدد : 33 ، المجلد : 1 ، ص : 442 - 452 .

- 4- مشكور ، سعود جايد ، و عبد ، حيدر عباس ، 2016 " علاقة نظام الحوكمة بجودة التدقيق وأثرها في محاربة الفساد المالي والإداري: دراسة عملية في عينة مختارة من المدققين " مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد : 24 ، ص : 235 - 263.
- (ب) الأجنبية

- 1- Braithwaite , John , 1985 " WHITE COLLAR CRIME " by Annual Reviews Inc , All rights reserved.
- 2- Engdahl , Oskar , 2011 " White Collar Crime and Informal Social Control: The Case of "Crisis Responders" in the Swedish Banking and Finance Sector " by Sociology Mind Vol.1, No.2, Copyright © Sci Res.
- 3- Olken , Benjamin A. & Pande , Rohini , 2011 " Corruption in Developing Countries " by This paper was originally written as part of the Abdul LatifJameel Poverty Action Lab's Governance Initiative, which is funded by DFID, the Hewlett Foundation.
- 4- Pontell , Henry N. & Geis , Gilbert , 2010 " Introduction: White-Collar and Corporate Crime in Asia "by The Author(s) 2010. This article is published with open access at Springer link.com.
- 5- Shapiro , Susan F , 1980 " Thinking About White Collar Crime : Matters of Conceptualization and Research " by awarded to Yale Law School ,Yale University, by the National Institute of Law Enforcement and Criminal Justice, Law Enforcement Assistance Administration, U.S.

ثالثاً : المواقع الالكترونية

- 1) <https://www.transparency.org/research/cpi/overview>.
- 2) <http://www.mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx>.
- 3) [http://www.nazaha.iq/news\\_FA.asp?page\\_namper=p9](http://www.nazaha.iq/news_FA.asp?page_namper=p9) .
- 4) [https://en.wikipedia.org/wiki/White-collar\\_worker](https://en.wikipedia.org/wiki/White-collar_worker) .

